

**Expertise pénale et intime conviction : le juge ne peut écarter les conclusions d'un expert sans ordonner une nouvelle mesure d'instruction
(Cass. crim. 2002)**

Identification			
Ref 15934	Juridiction Cour de cassation	Pays/Ville Maroc / Rabat	N° de décision 2246/7
Date de décision 27/06/2002	N° de dossier 03/6/7/2001	Type de décision Jugement	Chambre Pénale
Abstract			
Thème Expertise, Procédure Pénale	Mots clés نقض وابطال القرار, Cassation, Contre expertise, Défaut de base légale, Expertise technique, Force probante du rapport d'expertise, Limites au pouvoir d'appréciation du juge, Obligation de motivation, Responsabilité pénale, Appréciation souveraine des preuves, Substitution de l'appréciation du juge à celle de l'expert, انهيار عصبي, تغیر الدليل, خبرة فنية, سلطة محكمة الموضوع, عدم الارتكاز على أساس, مسائل فنية, استعانة بأهل الخبرة, Abolition des facultés mentales		
Base légale	Source Revue N° : 13 مجلة المرافعة : Page : 123		

Résumé en français

En vertu de l'obligation de motivation imposée par les articles 347 et 352 du Code de procédure pénale, la Cour de cassation rappelle que si les juges du fond apprécient souverainement les preuves, ils ne peuvent, dans un domaine technique, écarter les conclusions d'une expertise en se fondant sur leur seule intime conviction. Toute remise en cause d'un rapport d'expert doit impérativement s'appuyer sur une mesure d'instruction, telle une contre-expertise ou l'audition du technicien.

Est par conséquent censuré larrêt d'une chambre criminelle qui, tout en constatant l'existence d'un rapport médical concluant à l'abolition du discernement de l'accusée, retient néanmoins sa responsabilité pénale sans ordonner de telles mesures. En substituant son appréciation personnelle à celle de l'expert, la juridiction du fond prive sa décision de base légale et encourt la cassation.

Résumé en arabe

انه لئن كان تقدير الدليل موكلًا إلى محكمة الموضوع في المادة الجنائية، فإنه لا يسوغ لها ان تستند في دحض ما قال به الخبير الفني إلى معلومات شخصية، بل يتبعها إذا ما ساورها الشك فيما قرره الخبير ان تستجلي الامر بالاستعانة بغيره من اهل الخبرة، ما دام من المسائل الفنية التي لا يصح للمحكمة ان تحل محل الخبير فيها.

Texte intégral

حكم رقم : 2246/7 . بتاريخ 27/06/2002 – ملف جنحي رقم : 03/6/7/2001:

باسم جلالة الملك

وبعد المداولة طبقا للقانون،

حيث ان طالية النقض كانت توجد رهن الاعتقال خلال الاجل المضروب لطلب النقض فهي معفاة بمقتضى الفقرة الثانية من الفصل 581 من قانون المسطرة الجنائية من الادعاء المقرر بالفقرة الأولى من نفس الفصل.

وحيث أنها ادلت بمذكرة لبيان اوجه الطعن بامضاء الأستاذ حسن وهبي المحامي باكادير والمقبول للترافع امام المجلس الأعلى.

وحيث كان الطلب علاوة على ذلك موافقا لما يقتضيه القانون فهو مقبول شكلا،
وفي الموضوع :

في شأن وسيلة النقض الثانية المتخذة من انعدام التعليل وعدم الارتكاز على أساس.
بناء على الفصلين 347 و352 من قانون المسطرة الجنائية.

حيث انه بمقتضى الفقرة السابعة من الفصل 347 والفقرة الثانية من الفصل 352 كل حكم أو قرار يجب ان يكون معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلأ.

وحيث انه لئن كان تقدير الدليل موكلًا إلى محكمة الموضوع في المادة الجنائية، فإنه لا يسوغ لها ان تستند في دحض ما قاله به الخبير الفني إلى معلومات شخصية، بل يتبعها إذا ما ساورها الشك فيما قرره الخبير ان تستجلي الامر بالاستعانة بغيره من اهل الخبرة، مادام من المسائل الفنية التي لا يصح للمحكمة ان تحل محل الخبير فيها.

وعليه فان المحكمة المطعون في قرارها عندما اعتبرت بان المتهمة لم تكن فاقدة لقوها العقلية اثناء تنفيذها للجريمة بالرغم من التنصيص في صلب قرارها على ان الطبيب الخبير انتهى في تقريره إلى ان العارضة نفت جريمتها تحت تأثير انهيار عصبي متواوح افسد كلية قدرتها العقلية دون ان تستند فيما ذهبت إليه إلى تقرير طبيب خبير اخر أو تستدعي الدكتورة بهيجة سفافري منجزة الخبرة المشار إليها لمناقشتها واستجوابها ما غمض في تقريرها لم تجعل لما قضت به اساسا صحيحا من القانون وعرضت قرارها للنقض والابطال.

وحيث ان مصلحة العدالة والاطراف تقتضي احالة الملف على نفس المحكمة.
من أجله

ومن غير حاجة لبحث بأي ما استدل به على النقض
قضى بنقض وباطل القرار الصادر عن غرفة الجنائيات بمحكمة الاستئناف باكادير بتاريخ 6 يوليوز 2000 في القضية رقم 239/2000،
واحالة الملف على نفس المحكمة لتبت فيه من جديد طبقا للقانون وهي متربكة من هياكل اخرى، وبانه لا حاجة لاستخلاص الصائر

كما قرر أثبات هذا القرار بسجلات محكمة الاستئناف باكابر اثر القرار المطعون فيه أو بطرته.
وبه صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه في قاعة الجلسات العادلة بالمجلس الأعلى الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة مترکبة من السادة : محمد غلام رئيسا والمستشارين : عبد المالك بورج مقررا،
وأعمر المصاوي، وفاطمة بزوط، ومحمد العبد سلامي، وبمحضر المحامي العام السيد المختار العلام الذي كان يمثل النيابة العامة
ويمساعدة كاتب الضبط السيد شكريب الزياني.